تصحيحاتي لم تتغير

حول "وثيقة المبادئ الأساسية للدستور" "وثيقة السلمي"

سواء أثناء الوزارة أو بعدها !

النصيحات أثناء الوزارة

1. السلمي: الجيش لا يحاول السطو على السلطة.. وسأدعو للتحاور حول «الوثيقة» بعد العيد[1]

الجمعة 04-11-2011 | كتب: عادل الدرجلى |

قال الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء، إنه سيوجه الدعوة لجميع القوى والفصائل السياسية والحزبية لاجتماع للتحاور حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور عقب عيد الأضحى مباشرة، وإنه ستتم دعوة الرافضين قبل المؤيدين للوثيقة.

وأضاف فى تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم» أنه لا يصنف الرافضين بالإسلاميين وغير الإسلاميين أو إخوان وغير إخوان، لأن الجميع فى مركب واحد، وعلينا أن نتفق من أجل الوصول للمسار الديمقراطي الصحيح، وأي خلاف يمكن حله بالتفاهم بالرأي والرأي الآخر، وطالب كل من يعترض على الوثيقة بالمشاركة فى الاجتماع للدفاع عن موقفه، فإذا اقتنع الآخرون بموقفه يكون قد حقق هدفه وإذا لم يقتنعوا يكون كسب شرف المحاولة، وعليه أن يلتزم بقرار الأغلبية.

وأوضح «السلمى» أن موعد طرح الوثيقة مناسب جداً لأنه يسبق إجراء الانتخابات البرلمانية، لأنه يجب التوافق على معايير اختيار الجمعية التأسيسية التي ستضم 100 عضو، سواء من حيث اختيارهم، أو كيفية تمثيلهم، وكل هذا يحتاج إلى توافق عام قبل الانتخابات، ومن هنا جاءت الرغبة فى إتمام الوثيقة، حتى تكون ضمانة لكل الشعب المصري ليطمئن قلب كل المصريين فى الداخل والخارج وجميع الأطياف السياسية المختلفة أن الدستور سيكون على بينة بالحقوق والواجبات العامة، التي يجب اتباعها عند وضع الدستور، بغض النظر عن الفصيل أو القوى السياسية التي ستكون لها الأغلبية فى البرلمان.

وأضاف: إن الدستور هو الدائم الذى لا يتغير بتغير الأحزاب أو القوى التي تفوز أو تخسر الانتخابات البرلمانية.

وفيما يتعلق بالمادة التاسعة ووصف البعض لها بأنها تخدم الجيش، وأن الوثيقة تأتى فى صالح القوات المسلحة، قال نائب رئيس الوزراء. «لا نتحدث عن جيش إسرائيل» وحماية الجيش جزء

[1] https://www.almasryalyoum.com/news/details/123533

من أمن مصر القومي، لأن القوات المسلحة هي الضمانة الوحيدة التي حافظت على ثورة 25 يناير بعد قيامها، فقد كانت لها وقفة مشرفة مع الثورة، وقادت خطة للتحول الديمقراطي.

وأشار إلى أن الجيش لا يحاول الحصول على ميزات أو السطو على السلطة، لأن جميع جيوش العالم يجب أن تحافظ على سرية معلوماتها وتسليحها وغيرهما من هذه الأمور عن وسائل الإعلام أو حتى الإعلان عنها، حتى لا تكون مشاعاً لأجهزة الاستخبارات الخارجية، فالشعب يجب أن يكون مطمئناً تجاه جيشه، لأنه ضمانة أمنه القومي، وكان الشعار فى ميدان التحرير «الجيش والشعب إيد واحدة» فلماذا يتناسى البعض هذه الحقيقة.

ولفت «السلمى» إلى أنه تم تعديل المادة المتعلقة بالجيش بحذف عبارة «دون غيره» الواردة فى اختصاص المجلس العسكري للنظر فى الشؤون الخاصة بالقوات المسلحة، وأن مجلس الشعب هو الجهة التي سيتم عرض ما يخص القوات المسلحة عليه.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن وثيقة المبادئ الدستورية نبعت من حزب الوفد وشارك فيها حزب الحرية والعدالة، وتم اعتمادها فى التحالف الديمقراطي، الذى كان يضم وقتها عدداً كبيراً من الأحزاب، مشيراً إلى أن أي اعتراض من حزب الحرية والعدالة يجب معرفة أسبابه، لأنهم شاركوا فى صياغة الوثيقة.

ونفى «السلمى» قوله إنه من الضروري أن تصدر الوثيقة فى إعلان دستوري، مؤكداً أنه بعد التوافق على الوثيقة سيبحث وضعها من حيث الإلزام، بناءً على ما يتوافق عليه المجتمعون سواء كان إعلاناً دستورياً أو التزاماً شرفياً.

2. "السلمي" يعدل وثيقته لجعلها "استرشادية" . . و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية"[2]

السبت 19-11-2011 | كتب: أ.ش.أ |

أعلن الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التحول الديمقراطي، السبت، وثيقته للمبادئ الدستورية للدولة المصرية الحديثة، بعد تعديل البنود التي كانت محل خلاف بين القوى السياسية، والتي خرجت في مليونيه «18 نوفمبر»، للمطالبة بتعديلها.

وأكد الدكتور علي السلمي، أثناء أولى جلسات انعقاد المجلس الأعلى للصحافة الجديد، أن الوثيقة كغيرها من الوثائق السابقة مثل وثيقة الأزهر "استرشادية»، وغير ملزمة للهيئة التي ستصوغ الدستور الجديد لمصر، كما أكد أن «القوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية».

وأكدت «الوثيقة» في شكلها الجديد، أن «الشعب هو مصدر السلطات»، وأن الإعلان الدستوري المستفتى عليه في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية.

وقال «السلمي»، إنه تم الاتفاق على النص في المادة الأولى للوثيقة، أن تكون جمهورية مصر العربية «دولة ديمقراطية «تقوم على «المواطنة وسيادة القانون»، وحذف كلمة «مدنية» بناء على طلب أحزاب التحالف الديمقراطي، وغيره من القوى السياسية، واستخدام كلمة دولة «ديمقراطية»، التي وردت في وثيقة الأزهر الشريف.

وأضاف «السلمي» أن هذا الإعلان في صورته الجديدة مطروح للنقاش مع كل القوى السياسية للوصول إلى توافق بشأنه.

وفيما يلى نص إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة، كما أعلنه «السلمي»:

اعتزازاً بنضال الشعب المصري عبر تاريخه العريق من أجل الحرية والعدل والمساواة والسيادة الوطنية والإخاء الإنساني وسلام البشرية، واستلهاماً لما قدمناه للحضارة الإنسانية، مدركين التحديات التي تواجهنا على طريق بناء وتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة، وإدراكًا بأن المقومات الأساسية للدولة والحقوق والحريات العامة تمثل قواعد مستقرة في ضمير المجتمع وفي الدساتير المصرية المتعاقبة، وضماناً لتحقيق أهداف الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 فى الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، واستلهاما لروح هذه

[2] https://www.almasryalyoum.com/news/details/126941

الثورة التي توحد حولها المصريون بأطيافهم المتنوعة، واحتراما ووفاء لأرواح شهدائها وتضحيات ونضال شعبنا العظيم فى ثوراته المتعاقبة.

وإدراكا بأن الشعب هو مصدر السلطات، ولا ينبغي المصادرة على إرادته بأي حال من الأحوال، وأن الإعلان الدستوري في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية، وأن هذه الوثيقة ووثيقة الأزهر وغيرها من الوثائق تعد مبادئ استرشادية لمشروع الدستور الذي سيوضع على هديها ويعرض على الشعب فى نهاية المطاف ليقول كلمته في الاستفتاء عليه، وتشكل بهذا المعنى التزاما أدبيا من الموقعين عليها.

فإننا نؤكد المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة لدستور الدولة المصرية الحديثة وذلك على النحو التالي.

أولا: المبادئ الأساسية:

1. جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، واحترام التعددية، وكفالة الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون أي تمييز. والشعب المصري جزء من الأمة العربية ، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.
2. الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية.
3. السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، يمارسها من خلال الاستفتاءات والانتخابات النزيهة، تحت الإشراف القضائي، ووفقًا لنظام انتخابي يضمن عدالة التمثيل للمواطنين دون أي تمييز أو إقصاء.
4. النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة ونظام تعدد الأحزاب شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني أو جغرافي أو عرقي أو طائفي أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
5. سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وتخضع السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والمواطنون كافة للقانون وتحقيق العدالة للمواطنين كافة، وتختص الجمعيات العامة للهيئات القضائية بنظر كل ما يتعلق بشؤونها ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها قبل إصدارها.

6. يقوم الاقتصاد الوطني على التنمية الشاملة والمستدامة، التي تهدف إلى تحقيق الرفاء الاجتماعي وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتشجيع الاستثمار، وحماية المنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وحماية المستهلك، كفالة عدالة توزيع عوائد التنمية على المواطنين، وتلتزم الدولة بحماية الملكية العامة لمرافقها القومية وسائر ثرواتها ومواردها الطبيعية وأراضيها ومقومات تراثها الوطني المادي والمعنوي.
7. نهر النيل شريان الحياة على أرض مصر الكنانة، وتلتزم الدولة بحسن إدارته وحمايته من التلوث والتعديات، وتعظيم الانتفاع به والحفاظ على حقوق مصر التاريخية فيه.
8. مصر جزء من القارة الأفريقية تعمل على نهضتها وتحقيق التعاون بين شعوبها وتكامل مصالحها، وهي جزء من العالم الإسلامي تدافع عن قضاياه وتعمل على تعزيز المصالح المشتركة لشعوبه، وتعتز بدورها الأصيل في الحضارة الإنسانية وتسهم بإيجابية في تحقيق السلام العالمي وتعزيز مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والتعاون بين الدول والشعوب.
9. الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، والقانون هو الذي يبين شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة، كما أن الدفاع عن الوطن وأراضيه واجب مقدس والتجنيد إجباري. وينظم القانون التعبئة العامة، كما ينظم القانون القضاء العسكري ويحدد اختصاصاته، وللقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشؤونها التفصيلية المتصلة بالأمن القومي والتي يجب أن تراعى عند مناقشة أمورها الفنية وميزانيتها، والقوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية. ويكون لها مجلس أعلى يختص دون غيره بالنظر في كل شؤونها، ويؤخذ رأيه في التشريعات الخاصة بها قبل إصدارها، كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة.
10. ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بالأمن القومي ووسائل تأمين البلاد وسلامتها ومناقشة ميزانية القوات المسلحة ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع الوطني واختصاصاته الأخرى. ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس الشعب.

11. الكرامة الإنسانية حق أصيل لكل إنسان، وجميع المواطنين المصريين أحرار ومتساوون أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، ويحظر التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الثروة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الإعاقة أو غير ذلك.
12. تكفل الدولة حرية العقيدة وتضمن حرية ممارسة العبادات والشعائر الدينية، وتحمي دور العبادة.
13. الجنسية المصرية حق أصيل لجميع المواطنين، ولا يجوز إسقاط الجنسية أو إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها إلا بحكم قضائي مسبب.
14. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ووسائل الإعلام مكفولة، بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة وحقوق الغير والمقومات الأساسية للمجتمع المصري.
15. لكل إنسان الحق في المعرفة وتداول المعلومات ونشرها وحق المشاركة في الحياة الثقافية والفنية بمختلف أشكالها وتنوع أنشطتها، وتكفل الدولة الحريات الأكاديمية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، وتضمن استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.
16. لكل إنسان الحق في التمتع بحرمة حياته الخاصة ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية واتصالاته الإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال، ولا يجوز الاعتداء على حرمتها أو تقييدها أو مصادرتها إلا بأمر قضائي مسبب لمدة محددة.
17. لكل مواطن حرية الإقامة والتنقل، ولا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو احتجازه أو حبسه أو تقييد حريته الشخصية إلا بأمر قضائي مسبق، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي، إلا في الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري.
18. الملكية الخاصة مصونة، لا يجوز المساس بها إلا بحكم قضائي ومقابل تعويض عادل وتساهم الملكية الخاصة مع الملكية العامة والتعاونية في تنمية الاقتصاد الوطني.
19. الحق في العمل مكفول، وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لكل مواطن بشروط عادلة دون تمييز، وتلتزم بوضع حد أدنى للأجور يكفل للمواطن مستوى من المعيشة يتناسب وكرامته الإنسانية، ولكل مواطن حق في تولي الوظائف العامة ، متى توافرت فيه شروط توليها.

20. لكل مواطن الحق في حياة آمنة، وبيئة نظيفة خالية من التلوث، والحق في الغذاء السليم والسكن والرعاية الصحية وممارسة الرياضة، والحق في التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لمقتضيات العدالة والتكافل الاجتماعي.
21. لكل مواطن الحق في التعليم، وتلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم في مؤسساتها التعليمية بالمجان، وتعمل على ضمان جودته بهدف تعظيم الاستثمار في الثروة البشرية، ويكون التعليم الأساسي على الأقل إلزاميا، وتشرف الدولة على جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية، بما يضمن الحفاظ على الانتماء والهوية والثقافة الوطنية.
22. للمواطنين حق إنشاء النقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ولهم حق التجمع والتظاهر السلمي دون إخلال بحقوق الغير أو المبادئ والحقوق الأساسية الواردة في هذا الإعلان.
23. المبادئ الأساسية والحقوق والحريات العامة الواردة في هذه الوثيقة تعد توافقاً وطنيا وميثاق شرف يسترشد به عند وضع الدستور الجديد.

- والتصريحات ما بعد الوزارة

1. "السلمي": المادتان 9 و10 بـ"الوثيقة" من اقتراح "العسكري"[3]

صفاء سرور :|الأحد 08-01-2012

كشف الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المتعلقتين بالقوات المسلحة، كانتا «اقتراحًا من المجلس العسكري ووافق هو عليهما»، مؤكدًا أنه «لم يكن يحتاج إلى مجاملة المجلس»، وأن دفاعه عن هاتين المادتين كان «باقتناع».

وقال في حديثه لبرنامج «مصر تقرر» مع الإعلامي محمود مسلم: «ما تضمنته المادتان عن مجلس الدفاع الوطني كان منصوصًا عليه في دستور 71، واقتراح عرض ميزانية الجيش كرقم واحد على البرلمان لم تكن أمورًا جديدة»، موضحًا أن «وضع هذه الأمور في الدستور بسبب حالة التهديد للأمن الوطني وحفاظًا على المعلومات السرية للقوات المسلحة، ورغم ذلك عدل الأمر في المادة 9 لتناقش ميزانية الجيش في مجلس الدفاع الوطني».

وأكد: «ليس مهمًا تسمية وثيقة المبادئ الدستورية، فالمهم فيها هو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، وهذا الأمر غير محدد حتى الآن، وهناك خلاف شديد بين القوى السياسية حوله».

وأكد أن الوثيقة كانت حلًا لأزمة «الدستور أو الانتخابات أولًا» وذلك باعتراف من حزب «الحرية والعدالة» نفسه، معلنًا أن الأخير كان معترضًا على المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، لكنه وافق عليها مؤخرًا في تصريحات منسوبة لقيادات الحزب.

وأشار إلى أنه تعرض لهجوم من الإخوان أثناء اقتراح هاتين المادتين، حيث اعتبرت الجماعة أن المادتين ستجعلان القوات المسلحة «دولة فوق دولة»، لكن الآن المتحدث باسم جماعة الإخوان وآخرين يقترحون منح حصانة قضائية لقيادات العسكري فور خروجهم من السلطة بما يسمى «الخروج الآمن».

وأضاف: «هذا في رأيي إهانة للمجلس العسكري الذي دافع عن الثورة والوطن، فمع التسليم بوقوع أخطاء وسلبيات في الممارسة، لا يصل الأمر لاحتياج المجلس العسكري لمن يحصنه قضائيًا»، حسب قوله.

[3] https://www.almasryalyoum.com/news/details/142188

وأكد «السلمي» أن «العسكري لم يكن راغبًا في الصدام مع مؤسسات الدولة والقوى السياسية المختلفة، وكان صبورًا إلى حد كبير مع الإخوان، لرفض «الحرية والعدالة» المقترحات الخاصة بالوثيقة والجمعية التأسيسية للدستور وانتهاء بانسحابهم من المجلس الاستشاري»، مشيرًا إلى أن هذا يعبر عن «الطبطبة» للإخوان.

كما اعتبر «السلمي» أن لجنة التعديلات الدستورية «أخطأت في أنها أغفلت عن عمد معايير اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور»، وأوضح أنه «لا يعرف مستقبل الوثيقة، وأنها كانت محاولة جادة لعمل وطني مهم»، مشددًا على أن «مدنية الدولة في خطر جسيم إذا لم يحافظ الشعب عليها».

وتابع: «الإخوان لم يقيلوني من منصب نائب رئيس الوزراء، والاستقالة كانت برغبة جماعية من الوزارة»، مؤكدا أنه «لم تتم دعوتي للاشتراك في حكومة الدكتور الجنزوري، وإذا دُعيت كنت سأرفض»، وأضاف أن: «الجنزوري أخذ حكومة شرف جاهزة، وكانت هناك قوانين معدة سلفًا كقانون الحد الأدنى والأقصى للأجور، وإلغاء الدعم عن الصناعات الكثيفة».

واعتبر السلمي أن «عيسوي وشرف تعرضا للظلم إلى حد كبير»، وأكد أن «أحداث ماسبيرو كان فيها افتئات على القوات المسلحة حيث تم الاعتداء على أفراد تأمين مبنى التليفزيون».

وأوضح «السلمي» شكه في حصول الجنزوري على صلاحيات، وما حصل عليه «لم يستخدم حتى الآن»، حيث «لم تحدث أي قرارات ثورية تشير لحصوله على صلاحيات كبيرة، كما لم نلاحظ نقل صلاحيات من المجلس العسكري إليه».

2. «المصري اليوم» تنشر «خطة السلمى» للتحول الديمقراطي[4]

الأحد 08-01-2012 | كتب: عادل الدرجلي |

حصلت «المصري اليوم» على نسخة من خطة «التحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة» التي أعدها الدكتور على السلمى، نائب رئيس الوزراء السابق، أثناء توليه منصبه بهدف تطبيقها، قبل أن يثور الجدل حول وثيقة المبادئ الدستورية - وكانت جزءاً من الخطة - وتتصاعد الأحداث، حتى استقالة حكومة الدكتور عصام شرف .

ورصد «السلمى»، فى خطته، الأخطاء التي وقع فيها المجلس العسكري، ومسارات خطة التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى مسارات خطة التحول، وكيفية استعادة الأوضاع الطبيعية للبلاد، وإعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد، وصولا إلى معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، والدخول فى النظام الديمقراطي .

وبدأ نائب رئيس الوزراء السابق مقدمة خطته بالتأكيد على «الاختيار الخطأ» الذى وقع فيه المجلس العسكري بإقراره تعطيل دستور 1971، والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما كان الشعب يأمل ويطالب، مؤكدا أن «العسكري» بدد وقتاً ثميناً فى إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، رغم أنها احتوت على 60 مادة مأخوذة من الدستور المعطل .

[4] https://www.almasryalyoum.com/news/details/142044

واستكمالاً للأخطاء التي وقع فيها «العسكري» أثناء إدارته البلاد، أشار «السلمى» إلى أنه - أي المجلس العسكري - أدخل البلاد فى حالة من «عدم الوضوح وتضارب التوجهات»، مع توالى الأحداث والمطالب على النحو التالي:

- توجه «العسكري» إلى الإسراع فى عقد الانتخابات التشريعية تليها الرئاسية، ملتزماً بإنهاء الفترة الانتقالية فى ستة أشهر.
- إصرار شباب الثورة على رفض حكومة أحمد شفيق، والمطالبة بوضع دستور جديد، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، يلى ذلك الانتخابات التشريعية.
- بروز أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال تؤكد أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، وتروج لفكرة استمرار المجلس العسكري فى تحمل مسؤوليات إدارة البلاد وإطالة الفترة الانتقالية.

وأضاف «السلمى» موضحاً: حكومة عصام شرف حاولت جاهدة على مدار 10 أشهر أن تتقدم على طريق التعامل مع مشكلات الانفلات الأمني وانهيار جهاز الشرطة وتصاعد الاعتصامات والإضرابات المطالبة بكثير من المطالب الفئوية التي طال إهمالها فى سنوات القهر وغياب الديمقراطية .

وتابع:

ظلت حكومة شرف على هذا النحو حتى تقدمت باستقالتها، فقد ظلت القضية المحورية فى المشهد السياسي للثورة المصرية هي غياب - أو عدم وضوح - خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي، وضمان تحقيق أهداف الثورة، حيث انفرد المجلس العسكري بتقرير هذه الخطة دون مشاركة من الحكومة أو الشعب.

وذهب الدكتور على السلمى، فى خطته للتحول الديمقراطي، إلى النقطة الفاصلة بين نظام مبارك والنظام الديمقراطي الجديد، والتي طرح لها عنوان «الخروج من نظام مبارك»، مستهدفاً إنهاء نظام الأخير نهائياً، وسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها

عناصر من ذلك النظام الذى أسقطه ثوار 25 يناير، وتجنب نشأة أو تطور ما يسمى بـ«الثورة المضادة»، وتطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي .

وقال: تقع مسؤولية إنجاز إجراءات الخروج من نظام مبارك على المجلس العسكري بالدرجة الأولى، ومعاونة الحكومة الانتقالية، وتعاون المواطنين بشكل عام للمساهمة فى كشف مواطن الفساد والمفسدين، وحيث إنه تم إجراء الاستفتاء، فإنه أصبح على «العسكري» أن يوضح مسار إدارة الشأن الوطني خلال الفترة الانتقالية، ولكن ما تلا ذلك من أحداث جاء مخيباً لتطلعات المواطنين ثوار التحرير، ولم تكلَّف الحكومات التي شُكلت بعد الثورة بتقديم برامج عمل واضحة تستجيب لمطالب وأهداف الثورة .

وتابع: رغم إحالة الرئيس السابق للمحاكمة، فقد اقتصر الأمر على مساءلته عن تهمة التحريض على قتل الثوار واتهامات بالكسب غير المشروع، بينما خلت قائمة الاتهام من جرائم إفساد الحياة السياسية والاستبداد.

ولفت إلى أن الخروج من نظام مبارك كان يقتضى إجراءات حاسمة للوفاء بمطالب الشعب وشباب الثورة، على النحو التالي:

- إنهاء حصر الشهداء والمصابين والمفقودين فى أحداث الثورة، وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، ولكن تلك القضية لاتزال غير محسومة، فضلاً عن الأعداد المتزايدة من الشهداء والمصابين جراء الأحداث المتعاقبة .
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية فى قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات وغيرها من الأجهزة الأمنية واتخاذ إجراءات تصفيتها نهائياً.

- إعادة هيكلة وزارة الداخلية واستبعاد جميع القيادات التي شاركت فى الاعتداء على متظاهري الثورة، وحل جهاز أمن الدولة الحالي ومحاكمة قياداته وأعضائه المتهمين بجرائم التعذيب وإفساد الحياة العامة .
- تشكيل هيئة قضائية مستقلة من قضاة محكمة النقض للتحقيق فى جميع حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، وإحالة من يثبت تورطه فى إفساد الحياة السياسية إلى القضاء.
- إعفاء جميع المحافظين وسكرتيري عموم المحافظات ورؤساء الوحدات المحلية وانتخاب غيرهم، وعلى الرغم من تغيير 20 محافظاً فى 14 أبريل وتبعهم عدد آخر فى سبتمبر، فإن الاختيارات غير مرضية وثارت مشكلة نتيجة رفض أهل قنا المحافظ الذى صدر قرار بتعيينه على خلفية أنه ضابط شرطة شارك فى أعمال تعذيب وكونه مسيحياً.
- مراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية وتطهيرها من العناصر التي يثبت تواطؤها وتورطها فى تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية، وتكليف القوات المسلحة بتأمين مقارها وما بها من مستندات وتنظيم التعامل بها.
- تكليف لجنة قضائية لتقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات وفحص الاعتراضات الموجهة لمواقف رئيس الجهاز قبل 25 يناير والتوصية بالرأي.
- تشكيل لجان قضائية من أعضاء المحاكم الاقتصادية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشؤون المالية وهيئة الرقابة الإدارية تتولى مراجعة اتفاقيات البحث عن البترول والغاز للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت فى إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضى عمولات لكبار قيادات قطاع البترول، وكذا مراجعة جميع عمليات الخصخصة .

- وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد أسعار التصدير حسب المستويات العالمية.
- تخويل مجلس القضاء الأعلى سلطة تعيين النائب العام وتأكيد استقلال القضاء بنقل التفتيش القضائي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى .
- تطوير اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة إعلامية وطنية مستقلة على نمط هيئة الإذاعة البريطانيةBBC، وتطهيره من جميع عناصر النظام السابق، وتنظيم عملية اختيار غيرهم باستطلاع آراء العاملين به أو اللجوء إلى نظام لانتخاب القيادات الجديدة وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- تطهير المؤسسات الصحفية القومية من القيادات الفاسدة وأذناب النظام البائد، ودراسة خطوات وإجراءات تحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات وإخراجها من ملكية الدولة .
- رفع الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ودعوة جميع النقابات المهنية لإعادة ترتيب أوضاعها على أسس ديمقراطية وشفافة، وإعادة تشكيل مجالسها وتشكيلاتها الداخلية تحت إشراف قضائي كامل.
- حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له، وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل، والذى صدر حكم القضاء بحله لحدوث مخالفات فى انتخابات دورة 2006.
- حل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات التابعة وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل .

- حل مجالس الاتحادات الطلابية فى جميع الجامعات وإجراء انتخابات جديدة شفافة تحت إشراف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام. (تجرى انتخابات الاتحادات الطلابية ببعض الجامعات).
- منع التدخلات الأمنية والإدارية ضد نوادي هيئات التدريس بالجامعات، وإعادة تشكيلها بانتخابات شفافة تحت إشراف قضائي وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.
- تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسؤولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.
- الكشف عن حالات تقاضى الرشاوى التي أشارت إليها شركات عالمية ومنها شركة ديملر بنز وغيرها وإحالة المتورطين فيها إلى المحاكمة. (تم الإعلان عن المتهمين بالحصول على الرشوة من شركة ديملر بنز).

وعن مسار «الخروج من نظام مبارك» إلى مسار «استعادة الأوضاع الطبيعية» للبلاد،

قال الدكتور على السلمى:

"كانت إجراءات هذا المسار تهدف استعادة الأمن فى مختلف المحافظات والمدن، وإعادة فرض هيبة الدولة بإعمال القانون، والتأكيد على قيام الشرطة بدورها كاملاً، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الشعب وأفراد الشرطة بالإسراع فى محاكمة ومحاسبة المتسببين فى حالة الانفلات الأمني أيام الثورة وقتل وإصابة المواطنين المشاركين فى الثورة، والمسؤولين عن فتح السجون وإطلاق نزلائها ليعيثوا فى الوطن فساداً وترويعاً".

كما اشتملت خطة إعادة الأوضاع إلى طبيعتها حصر جميع حالات الدمار والتخريب التي تعرضت لها الأجهزة والهيئات الحكومية وأقسام الشرطة والسجون وغيرها من

الجهات الحكومية والأهلية والخاصة، ووضع برامج سريعة بتوقيتات زمنية لإصلاحها وتأهيلها لإعادة تشغيلها، مع تعويض المتضررين من المواطنين عما أصابهم من أضرار.

وتابع: كما استهدف هذا المسار ضخ جرعات مالية تنشيطية للتخفيف من آثار البطالة وتوقف الأعمال لفترة منذ 25 يناير - دون تحميل الثورة وزر ذلك - والعمل على تعويض المتضررين من سياسات النظام السابق وما أصابهم من فقر وبطالة وسوء خدمات والاضطرار إلى سكنى العشوائيات حتى يعودوا مواطنين منتجين وإيجابيين، وتشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة فى النظام السابق، وإعلان برنامج زمنى للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.

وأشار إلى أن المستهدف كان إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة، مع وضع برنامج زمنى لتنفيذ النظام تدريجياً فى ضوء موارد الدولة، وممارسة الحكومة لدور فعال فى الرقابة على الأسواق ومكافحة حالات الاحتكار، بالإضافة إلى مراجعة الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة العامة وترشيد الدعم خاصة بالنسبة للمواد البترولية ومراجعة كل أشكال الدعم التي يحصل عليها المستثمرون، وإعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة.

وفى مجال البحث عن موارد جديدة للدولة، أوضح «السلمى» أن الهدف كان مراجعة الهيكل الضريبي والنظر فى فرض رسوم مضاعفة على كل أشكال الإعلانات فى الصحف ووسائل الإعلام عن السلع والخدمات الاستهلاكية والعقارات، فرض رسم على المعاملات فى سوق الأوراق المالية وإخضاع الأرباح الناشئة عن التعامل فى سوق الأوراق المالية لضريبة الدخل. وأضاف: كان من المخطط تنشيط الاقتصاد الوطني وتسريع تعافيه بمجموعة إجراءات مثل الحد من استيراد القمح وغيره من

المواد الغذائية، والتحول إلى تشجيع المزارعين المصريين برفع أسعار شراء المحصول الوطني، ووضع ضوابط لترشيد الاستيراد والحد من استيراد السلع الكمالية والاستفزازية وجميع المنتجات التي يوجد لها مثيل محلى، وفرض رسوم جمركية مانعة على استيراد تلك السلع، ومراجعة هيكل التعريفة الجمركية وإعادة صياغتها بما يتوافق وهدف حماية الاقتصاد الوطني دون التصادم مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ومراجعة نظام دعم الصادرات ووقف الحوافز غير المبررة للمصدرين.

كما كان المخطط تطهير الجهاز الإداري للدولة وأجهزة المحليات من العناصر المفسدة والمرتشية ومن ساهم فى تزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية ونشر الفوضى فى البلاد. واختتم «السلمى» كلامه عن المسار الثاني قائلا: «كنت أستهدف من هذا المسار خلق حالة إيجابية تسمح للمجتمع المصري أن يتوجه بكل طاقته لبناء دولة الحرية والمواطنة، ولكن للأسف أن تلك الأهداف لم يتحقق منها شيء يذكر، والنتيجة أن مصر أصبحت فى موقف لا يمت بأي صلة لثورة 25 يناير، وساءت العلاقات بين الشعب والحكومة والمجلس العسكري القائم على إدارة شؤون البلاد، وتعالت الأصوات المطالبة بتسليمه السلطة فى أقرب وقت .»

وذهب الدكتور على السلمى إلى المسار الثالث فى خطته للتحول الديمقراطي تحت عنوان «إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد»، مشيرا إلى أن أولى نقاط هذا المسار تتمثل فى إعلان «المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة». يذكر هنا أن وثيقة المبادئ الدستورية أثارت جدلاً كبيراً حولها، ورفضها بشدة عدد من القوى السياسية، وفى مقدمتها قوى الإسلام السياسي، الأمر الذى ساهم فى النهاية فى قبول استقالة الدكتور عصام شرف .

وأبرز النقاط بالمبادئ الأساسية للدستور الجديد – وفقاً لخطة السلمى – على النحو التالي:

■جمهورية مصر العربية دولة موحدة نظامها ديمقراطي مدنى يقوم على المواطنة وحكم القانون.

■الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وتصدر التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والشؤون الدينية لغير المسلمين استناداً لمبادئ شرائعهم كمصدر رئيسي لتلك التشريعات.

■النظام السياسي للدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات والتوازن والرقابة المتبادلة فيما بينها، والتداول السلمى للسلطة، وتعدد الأحزاب السياسية وحق إنشائها بالإخطار، بشرط ألا تقوم على أي أساس ديني أو جغرافي أو عرقي .

كما كان اقتراح معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور جزءاً رئيسياً من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور،

وكان المقترح الذى تم عرضه فى أول طرح للوثيقة كما يلى:

أولاً-

تشكل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور بالكامل من خارج أعضاء البرلمان بمجلسيه.

ثانياً-

يشترط أن يتوافر فيمن يختار للعضوية الشروط الخاصة بالترشح للبرلمان.

ثالثاً-

مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية عند تشكيل الجمعية التأسيسية، يحظر تعيين أي عضو فيها لشغل أي منصب قيادي فى الجهاز الإداري بالدولة (وزير - محافظ - رئيس جامعة أو هيئة عامة...إلخ) لمدة ثلاث سنوات تالية لوضع الدستور.

رابعاً-

تشكل الجمعية التأسيسية من جميع الأطياف السياسية والمهنية والدينية والقوى الاجتماعية والتيارات الثقافية وقادة الفكر ورموز العلم والفن والقطاعات النوعية للمواطنين بنسب متساوية.

خامساً-

للمجلس الأعلى للقوات المسلحة - قياساً على سلطة رئيس الجمهورية فى الاعتراض على التشريع - حق الاعتراض على تشكيل الجمعية التأسيسية إذا خالف المعايير السابقة.

سادساً- قواعد عمل الجمعية التأسيسية:

- يجب أن تكون جميع مداولات الجمعية التأسيسية علنية، وتخصص قناة تليفزيونية أرضية لبث المداولات بثاً حياً.
- تشكيل سكرتارية لتلقى مقترحات المواطنين بطرق مختلفة (مكاتب فى المحافظات - تواصل عبر الوسائط الإلكترونية. إلخ).
- تنظيم جلسات استماع مفتوحة تشمل قطاعات متنوعة من المجتمع لطرح أفكار ومقترحات وأسئلة على الجمعية التأسيسية.
- تنشر محاضر تفصيلية بالمداولات والأعمال التحضيرية، ليس فقط لأهميتها فى متابعة عمل الجمعية التأسيسية وإنما لتوثيقها بما قد يفيد فى تفسير نصوص الدستور الجديد.

وفى مراحل مناقشة وثيقة المبادئ الأساسية للدستور تم تعديل مقترحات معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بالمزج بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين وممثلين لأطياف الشعب من خارج المجلسين.

من ناحية أخرى كان تطوير البنية التشريعية من أكثر المطالب أهمية لتهيئة البيئة الصالحة للانطلاق فى مسيرة التحول الديمقراطي. وكانت فى مقدمة التشريعات

المطلوب تطويرها تلك المنظمة لشؤون الانتخابات، وقوانين مباشرة الحقوق السياسية، وإنشاء الأحزاب السياسية بما يتيح حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الاخطار، وقانون اللجنة العليا للانتخابات، وقانون مجلسي الشعب والشورى، قانون السلطة القضائية، وقانون تنظيم الصحف بما يحقق إطلاق حرية إصدار الصحف.

وكان المطلوب فصل الإدارة العامة للانتخابات وكل ما يتعلق بإجراءاتها عن وزارة الداخلية وإلحاقها باللجنة العليا للانتخابات وإلغاء جداول الانتخابات الحالية وإعادة تكوينها على أساس قاعدة بيانات الرقم القومي، وتطوير العمليات الانتخابية باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

إضافة إلى ذلك كان المطلوب استحداث تشريعات لتنظيم إنشاء دور العبادة، عدم التمييز ودعم المواطنة الوحدة الوطنية، على أن تطرح مشروعات القوانين الجديدة للحوار الوطني وبعد الوصول إلى توافق عام حولها يتم إصدارها بمراسيم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكان المطلوب أيضاً تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة تقتصر المساهمة فيها على العاملين بها والأشخاص الطبيعيين المصريين، مع تحديد حد أقصى لقيمة الأسهم التي يمتلكها أي فرد، وإطلاق حرية تأسيس القنوات الفضائية.

وأختتم الدكتور على السلمى خطته بالمسار الرابع تحت عنوان «الدخول فى النظام الديمقراطي»، ويوضح هذا المسار - الذى كان من المفروض أن يبدأ تفعيله فور تولى حكومات ما بعد الثورة - جهود الدولة ومنظمات المجتمع وأفراد الشعب جميعاً فى تطوير ثقافة محابية للفكر الديمقراطي ونشرها على جميع المستويات بدءاً من طلاب المدارس والجامعات وصولاً إلى جميع طوائف وشرائح المجتمع.

وكان التخطيط لهذا المسار يتضمن إجراءات طرح مشروع الدستور الجديد للحوار الوطني ثم إجراء الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه، إجراء الانتخابات الرئاسيـة، إجراء الانتخابات التشريعيـة. (بافتراض أن تلك الانتخابات لم تتم أولا قبل وضع الدستور)

ثم تشكيل حكومة ديمقراطية من الحزب (الأحزاب)الفائز بالأغلبية فى الانتخابات التشريعية. يعقب ذلك إجراء الانتخابات المحلية.

وكان مهماً فى هذه المرحلة تفعيل المبادئ الأساسية التي من المفترض أن يتضمنها الدستور الجديد حول الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين .

وسيكون من أساسيات العمل الوطني من أجل تدعيم واستمرار الديمقراطية الأخذ بالأساليب التالية:

- تصميم نماذج للممارسة الديمقراطية فى المؤسسات التعليمية بتشجيع الطلاب فى تكوين اتحادات، جمعيات، أسر وغيرها من أنماط التنظيم الديمقراطي للمشاركة فى فعاليات المؤسسة التعليمية.
- تطوير ودفع التنظيمات الديمقراطية (مجالس الآباء بالمدارس، مجالس الأمناء بالجامعات ومنظمات البحث العلمي، اتحادات الملاك أو اتحادات الشاغلين فى الوحدات السكنية، المجالس العرفية لتأكيد السلام الاجتماعي وفض المنازعات على مستوى الحى أو المنطقة السكنية، اللجان النقابية فى منظمات الأعمال... ...) فى مختلف منظمات المجتمع وحفزها للمشاركة فى دراسة المشكلات واتخاذ القرارات فى تلك المنظمات.
- اعتماد أسلوب الانتخابات - بقدر الإمكان - فى شغل الوظائف القيادية فى أجهزة الدولة والوحدات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحث العلمي وغيرها من منظمات المجتمع.
- تشجيع أساليب وأنماط القيادة الجماعية من خلال المجالس المنتخبة فى مختلف منظمات المجتمـع.
- تمكين منظمات المجتمع المدني وإتاحة مساحة كافية لمناقشة المشكلات والقضايا الوطنية وحفزها على المشاركة فى حلها وعلاج الآثار السلبية المترتبة عليها.

- تأكيد أسلوب الحوار المجتمعي فى دراسة القضايا الوطنية المحورية والحرص على بناء التوافق الوطني واحترام ما يتم الاتفاق عليه.
- اعتماد أساليب استطلاع الرأي وفق المعايير العلمية الموضوعية للتعرف على آراء المواطنين فى كل ما تستهدف أجهزة الدولة تطبيقه من نظم أو تتخذه من قرارات.

تصريحات متعلقة

علي السلمي رئيس «حكومة الظل»: مصر مقبلة على 5 سنوات «عجاف»

«السلمي»: فض اعتصام «التحرير» بالقوة تم دون علم «شرف» أو أوامر من «العيسوي»

«السلمي»: لم أتراجع عن الوثيقة.. والصيغة المنشورة اقتراح إخواني

«السلمي» يعدل وثيقته لجعلها «استرشادية».. و«القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية»

حمزة: حذف كلمة «مدنية» من وثيقة السلمي «كذب».. واجتماع لمناقشة رد الإخوان عليها

«الإخوان» والسلفيون يعترضون على »لجنة الدستور» في «وثيقة السلمي» بعد تعديلها

https://youtu.be/FFOyalFHqQc

https://youtu.be/zi8naL5AzsU